

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XXIII)/L.6
6 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثالث

جنيف، ٣-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة ٣ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيدة ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

رئيس مجلس التجارة والتنمية

الأمين العام للأونكتاد

رئيس وزراء رواندا

وزير التجارة والصناعة في الهند

وزير التجارة الخارجية والتنمية في فنلندا

نائب مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة

مدير وزارة خارجية النرويج

سفير بنغلاديش

باكستان باسم مجموعة ال ٧٧ والصين

بيلاروس باسم المجموعة دال

فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين الآخذين في

الانضمام إليه، ألا وهما بلغاريا ورومانيا

بنن باسم أقل البلدان نمواً

إندونيسيا

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال تعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437

الفصل الأول

الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة والطريق إلى الأمام

(البند ٤ من جدول الأعمال)

البيانات الافتتاحية

١- افتتح رئيس المجلس الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة بإبداء ملاحظة مفادها أن جميع المواضيع الفرعية للحوار تتسم بأهمية حاسمة لضمان اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي اندماجاً ذا معنى ومنصفاً، بغية تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وأوضح أن استقلالية الأونكتاد وتناوله المتكامل لقضايا التجارة والتنمية وما يتصل بها من قضايا يحددان دوره الفريد بوصفه مركز تفكير بشأن قضايا التنمية. وفي سياق العولمة، يكون من المهم مثلما كان الأمر دائماً وجود استراتيجيات إنمائية ملائمة على الصعيد الوطني، مصحوبة ببيئة تمكينية وداعمة على الصعيد الدولي.

٢- ولاحظ الأمين العام للأونكتاد أن هدف الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة يتمثل في بحث كل من `١` دور العولمة في التنمية و`٢` العلاقة بين الاستراتيجيات الوطنية والاستراتيجيات الدولية للتنمية، و`٣` ما الذي ينبغي أن تفعله منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، في هذه العمليات. وبينما لا ينازع أحد في أن العولمة ستتيح فرصاً هائلة للنمو والتنمية، يوجد تبيان هائل في توزيع المكاسب المتحققة من العولمة فيما بين البلدان النامية. إذ توجد بلدان نامية معينة، هي إلى حد كبير أقل البلدان نمواً، يجري تهميشها على نحو متزايد من عملية التكامل الاقتصادي العالمي. وبين الرقم القياسي للتجارة والتنمية الذي وضعه الأونكتاد أنه حتى إذا قام أحد البلدان بفتح أسواقه وبتلقي إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، فقد لا يكون ذلك كافياً للتأثير بشكل إيجابي على التنمية. فما يهم أكثر من أي شيء هو القدرة على تحقيق أفضل استخدام للفرص الناشئة عن العولمة، أي القدرة على إنتاج السلع والخدمات، والمعرفة المطلوبة لإقامة قاعدة صناعية عريضة، والهياكل الأساسية التي تمكن البلدان من مزاوله التجارة والاتصالات، فضلاً عن القدرة من حيث توافر الموارد المالية المطلوبة لدعم صحة السكان وتعليمهم وتنفيذ سياسات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم العمالة وإقامة المشاريع والمنافسة.

٣- وأضاف أن السياسات المحلية الجيدة ينبغي أن تكملها جهود مترابطة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يؤدي مبدأ المعونة من أجل التجارة دوراً حاسماً في بناء القدرات، من حيث بناء الهياكل الأساسية، وإيجاد طاقة التوريد، وتغطية تكلفة التكيف مع الإصلاح التجاري. ويتطلب بناء القدرات زيادة كبيرة في الاستثمارات الإنتاجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في المجالات الثلاثة التالية: تحسين الموارد الأساسية اللازمة للإنتاج، بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية والمالية؛ وتعزيز قدرات تنظيم المشاريع والقدرات التكنولوجية؛ وإنشاء روابط إنتاجية قوية.

٤- وأردف قائلاً إن الأونكتاد سيواصل العمل من أجل تدعيم القدرة الإنتاجية للبلدان النامية عن طريق التلاقي بين ركائزه الثلاثة - أي البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافقات الآراء الحكومية الدولية. وسيستخدم الأونكتاد أيضاً خبرته الفنية أفضل استخدام في مجالات مثل سياسات واستراتيجيات التجارة، وتيسير التجارة، وإدارة الديون، وتنظيم المشاريع، وترويج الاستثمار، والتنويع بالابتعاد عن الاعتماد على السلع

الأساسية. وفي معرض إعادة التفكير في دور منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، ما زالت علة وجود الأونكتاد التي لا نزاع فيها هي تناول القضايا الجارية في مجالي التجارة والتنمية ومساعدة البلدان النامية في عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي الفترة المؤدية إلى انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر وما بعدها، يتمثل أكثر أهداف الأونكتاد إلحاحاً في مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على الإفادة من التجارة، كأن تساعد هذه التجارة على تعزيز التنمية والحد من الفقر. وسيتقدم الأونكتاد في اتجاه تحقيق هذه الغاية عن طريق القيام، في جملة أمور، بتنفيذ التوصيات المقدمة من فريق الشخصيات البارزة، في ظل التشاور الوثيق مع الدول الأعضاء.

المتكلمون الرئيسيون

٥- **دولة السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء رواندا:** لاحظ أن قيام الأونكتاد بتنفيذ استعراض سياسة الاستثمار ودليل الاستثمار لرواندا كان بمثابة دورة تدريبية معجل بها بشأن الأونكتاد. وللأونكتاد في عصر العولمة دور يؤديه أكبر حتى من الدور المنوط به عند إنشائه، من أجل دعم تلك البلدان التي ليس لها حتى الآن قدم راسخة في الاقتصاد العالمي. فضمن ما يطلق عليه بلدان العالم الثالث، توجد بلدان تتمتع بتحسينات اجتماعية - اقتصادية مستمرة ومطرودة ولحقت من حيث الجوهر بالعالم المتقدم. ولكن توجد أيضاً بلدان ما زالت نامية وبلدان أخرى ما زالت تبحث عن الطريق الذي يقود إلى التنمية.

٦- **وعند النظر في "الطريق إلى الأمام" الماثل أمام الأونكتاد،** يجب على المرء أن يبدأ بالنظر إلى ماضي هذه المنظمة. فقد أنشئ الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التقدم. وقد سلط عمله البحثي والتحليلي الضوء على قضايا البلدان النامية أما المساعدة التقنية المقدمة منه فهي موضع طلب كبير لدى البلدان النامية. وعلاوة على ذلك فإن البلدان النامية تسعى بنشاط إلى الحصول على مساعدته التقنية. وقال إن رواندا هي مثال لبلد تتمتع لتوه في الآونة الأخيرة بالنتائج الملموسة للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في شكل استعراض لسياسة الاستثمار.

٧- **وأوضح أن الأونكتاد قد ظل محفلاً لتبادل الأفكار فيما بين الشركاء المتعددين في التنمية:** أي الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ويواجه الأونكتاد التحدي الضاغط المتمثل في تنسيق آراء مختلف أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى فهم مشترك لكيفية تدعيم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان.

٨- **وأشار إلى أنه عندما يوضع في الاعتبار وضع البلدان المهمشة في مجال التنمية العالمية،** تصبح الحاجة المستمرة إلى الأونكتاد واضحة. ونوه رئيس الوزراء بالتركيز الخاص للأونكتاد على أفريقيا وبشتى أشكال المساعدة المقدمة منه إلى تلك القارة، بما في ذلك في مجال المفاوضات التجارية الدولية، ودعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وأنشطة البحث والتحليل بشأن المشاكل الأساسية، وتقديم المساعدة التقنية، والتدريب، وتقديم المشورة بشأن استراتيجيات الاستثمار.

٩- **وعلى الرغم من أن أهمية الأونكتاد اليوم هي مثل أهميته منذ نحو ٤٠ عاماً، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يسعى** باستمرار إلى إعادة ابتكار نفسه لكي يصبح أكثر فعالية بصورة مطردة في عالم متغير. وينبغي أن تكون أفقر

البلدان هي أكثر جهة مستفيدة من أنشطة الأونكتاد. فضلاً عن ذلك، فإن الصلة بين ما يقوم به الأونكتاد من بحوث وما يقدمه من مساعدة تقنية ينبغي تعزيزها من أجل تحقيق فعالية أكبر.

١٠ - ووجه معالي السيد كمال ناث، وزير التجارة والصناعة بالهند، الانتباه إلى الأداء الاقتصادي المرموق للبلدان النامية في الحقبة الأخيرة، وخاصة الأداء الاقتصادي الراهن في أفريقيا الذي يشكل أداءً بارزاً من الناحية التاريخية. وشدد على أهمية دور الأونكتاد في تناول البعد الإنمائي في النظام التجاري الدولي وأكد دعمه لبحوث الأونكتاد المستقلة بشأن قضايا التجارة والتنمية. وينبغي قيام الأونكتاد على نحو مستمر برصد تطور التجارة الدولية، مثل تحول التركيز إلى المنتجات والخدمات المدفوعة بالابتكار، وتحرير التجارة والتكامل الاقتصادي بين الجنوب والجنوب، لكي يُضمن لجميع المشاركين أن يشتركوا في جني الفوائد.

١١ - وفيما يتعلق بالبنية الهيكلية المؤسسية التي تنطوي عليها الإدارة الاقتصادية الدولية، يوجد افتقار إلى التركيز على التنمية. ولحل عدم المساواة السياسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فإن أوجه عدم التماثل الحالية من حيث القوة داخل الأونكتاد وعلى الصعيد المؤسسي ينبغي إزالتها عن طريق بناء القدرات والمساعدة التقنية. فهذا من شأنه أن يسمح باشتراك البلدان النامية الصغيرة اشتراكاً ذا معنى في المفاوضات التجارية. كما أن إقامة مبادلات تجارية فيما بين البلدان النامية بشكل مجالاً واعداً لنمو التجارة في المستقبل؛ وعلى سبيل المثال فإن الهند قد قامت بدور إيجابي في عقد اتفاقات إقليمية في الآونة الأخيرة بشأن التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي.

١٢ - وأوضح أن أنشطة الأونكتاد الرامية إلى تحسين الفرص الإنمائية للبلدان النامية هي أنشطة هامة جداً، بما في ذلك تقديم المساعدة في مواجهة التحديات التجارية والإنمائية المعقدة، وفي تحليلات السياسات، وفي بحث أوجه عدم التماثل في السوق الدولية، وفي بناء القدرات التجارية. وأخيراً، أشار الوزير إلى أن التنمية تسعى جماعي الجميع يتطلب شراكة فعالة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بغية مواجهة المشاكل الحالية.

١٣ - معالي السيدة بولا ليتوماكي، وزيرة التجارة الخارجية والتنمية بفنلندا: تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدولتين الأخذتين في الانضمام إليه، فأشارت إلى أن المهمة الرئيسية للأونكتاد في ظل عالم متغير - وهي دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي - قد ظلت حاسمة الأهمية في الاستراتيجية العالمية لتخفيف حالة هذه البلدان. وتثير العولة تحديات معقدة ولكنها تفتح فرصاً للاندماج المفيد في الاقتصاد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحتاج البلدان النامية إلى سياسات مستدامة اجتماعياً وبيئياً بغية تعزيز إطارها التنظيمي والإدارة السليمة بها وقدراتها الإنتاجية وهياكلها الأساسية. ويمكن أن تكون التجارة عاملاً حافزاً قوياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وينبغي دمجها في خطط التنمية الوطنية لدى البلدان النامية.

١٤ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي سيبدل أقصى وسعه لضمان استئناف المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الدوحة الإنمائي في وقت مبكر، التي سيؤدي إتمامها إلى مساعدة البلدان النامية مساعدة كبيرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو أفضل. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً تقديم المساعدة المتصلة بالتجارة بغية دعم جهود البلدان الهادفة إلى استخدام الفرص التي يتيحها فتح الأسواق. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن دعمه لمبادرات مثل مبادرة المعونة من أجل التجارة، التي يؤدي فيها الأونكتاد دوراً أصيلاً، والإطار المتكامل المعزز، وهي مبادرات ينبغي تنفيذها في القريب العاجل. ودعت الأونكتاد إلى التعاون مع المنظمات الأخرى من أجل مواصلة

مساعدة البلدان النامية على تعزيز مؤسساتها وسياساتها المتصلة بالتجارة، والتغلب على معوقاتها في جانب العرض، وتحسين القدرة التنافسية والنوعية من حيث المنتجات. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه إزاء احتمال تهميش أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة والضعيفة الأخرى في الاقتصاد العالمي، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا. وقالت إن التحديات العميقة التي تواجهها هذه البلدان، ولا سيما في ميادين الصادرات والاستثمارات وبناء المؤسسات من أجل تحقيق القدرة التنافسية والابتكار، ينبغي أن تظل موضع تركيز رئيسي في أعمال الأونكتاد.

١٥- وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة الذي يجريه الأونكتاد يحدث في إطار السياق الأوسع المتمثل في إصلاح الأمم المتحدة، الذي يسعى إلى تحسين أداء الأمم المتحدة لمهامها. وما فتئ الأمين العام للأونكتاد ينشط في استعراض العمل الداخلي للمنظمة ويتسم بالشجاعة في مواجهة التحديات بطريقة ابتكارية وبعقلية مفتوحة. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بأعمال فريق الشخصيات البارزة وأعربت عن استعداد الاتحاد للتفكير معاً في التوصيات الواردة في تقرير هذا الفريق.

١٦- وأشارت الوزيرة إلى أن فنلندا قد خصصت للأونكتاد جزءاً كبيراً من مساعدتها الإنمائية الكلية المتصلة بالتجارة من أجل أنشطته في مجال التعاون التقني. ومع ذلك يجري إيلاء قدر كبير من الاهتمام لمسألة كفاءة وفعالية جميع برامج ومنظمات التعاون التقني، ويجري باستمرار تقييم مدى أهميتها. ويمكن للأونكتاد أن يستخدم على نحو أفضل مزاياه النسبية في إطار منظومة الأمم المتحدة وبالنسبة إلى المنظمات الأخرى. ويمكن أن يكون الأونكتاد "أكثر نخافة ووسطية وربحية".

١٧- وأشارت إلى وجود قلق حقيقي حول مستقبل الأونكتاد، على الرغم من الالتزام القوي به من جانب جميع الدول الأعضاء. ولمواجهة هذا التحدي يلزم الأخذ بتوافق الآراء والحوار والتفاعل. ولدى الأونكتاد المعرفة والقدرات اللازمة لكي يصبح أقوى بوصفه جهة وصل داخل منظومة الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة للتجارة والتنمية. وهو يحتاج إلى التكيف مع البيئة العالمية الحالية ومع وتيرة التغيير. وأخيراً، فإن جهود الإصلاح الجارية ينبغي ألا تؤدي بحال من الأحوال إلى الانتقاص من مكانة الأونكتاد، بل ينبغي أن تكفل استمرار كفاءته وفعاليته وأهميته.

المناقشون الرئيسيون

١٨- السيد جيرالد أندرسون، نائب مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة: قال إن أعظم إسهام للأونكتاد هو عمله المتمثل في التصدي للمعوقات في جانب العرض، مثل المؤسسات الضعيفة، والعمليات الإدارية والقانونية الشديدة الوطأة، وسوء حال الهياكل الأساسية المادية المتصلة بالتجارة، وارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج والتجارة، وانخفاض الإنتاجية. وينبغي أن يسهم الأونكتاد بخبرته الفنية في مبادرة المعونة من أجل التجارة. بيد أنه أشار إلى أن المانحين يقدمون المعونة في المجالات التي تتحقق فيها أفضل قيمة للأموال المقدمة والتي يكون من الواضح بالفعل أنه توجد بشأنها إرادة سياسية. وينبغي أن يقترح الأونكتاد طرقاً لضمان أن تتحقق من تحويلات العاملين ومن الاستثمار الأجنبي المباشر فوائد إنمائية أكبر. ويوجد للدول دور حيوي في تهيئة الأوضاع اللازمة لاجتذاب الاستثمارات، بما في ذلك التدفقات الخاصة، وفي رعاية إيجاد بيئة تفضي إلى ظهور روح تنظيم المشاريع. وقال إن الأونكتاد يهمل الادخار المحلي ورأس المال العقاري غير المشمول بسندات ملكية، وهما أمران يمكن أن تكون قيمتهما مرتفعة في البلدان النامية، كمصدر لتمويل التنمية.

١٩- وفيما يتعلق بقضية الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الدولية، تناول المتكلم أوجه القلق المتعلقة باحتمال اتباع سياسة تجارية وصناعية استباقية. واقترح قصر دور الحكومات على تحديد المجالات التي يفتقر فيها القطاع الخاص إلى القدرة التنافسية أو التي حدث فيها تحول في الأسواق. وبخصوص البلدان النامية التي تفتقر إلى حيز كافٍ في مجال السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بتقييد الإعانات وفرض متطلبات للأداء على المستثمرين الأجانب، فإن اشتراك البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف سيتيح الفرص للتأثير على النتائج المتوصل إليها بالتفاوض. وأوضح أن الولايات المتحدة قد أسهمت بمقادير كبيرة من الأموال في بناء القدرات في مجال التجارة لضمان أن يتمكن الشركاء المتفاوضون من التقدير السليم لأوجه الموازنة بين المنافع المترتبة على قبول قواعد دولية من ناحية والالتزامات والقيود التي يفرضها فقدان الحيز المتاح أمام السياسات من الناحية الأخرى.

٢٠- وقال إنه لا يوافق، في سياق إصلاح الأمم المتحدة، على أن الإصلاح قد أكد أكثر مما ينبغي على ما يتعين عمله على الصعيد الوطني. فخطط التنمية الوطنية هي أفضل طريقة لضمان تحقيق نتائج من عملية التنمية، عن طريق العمل المنسق من جانب الحكومات الوطنية مع المكاتب الميدانية للوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية. وينبغي قيام الأونكتاد بتدعيم علاقته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والفرق القطرية، لكي يمكن أن تستفيد من خبرته الفنية استفادة أكبر.

٢١- وختاماً، قال إن الأونكتاد ينبغي أن يعبر حدود الولايات المنوطة بالأمم المتحدة لكي يتناول الهياكل الدولية للتمويل.

٢٢- السيد هنريك هاربو، مدير وزارة خارجية النرويج: أكد أهمية الأونكتاد بالنسبة إلى تناول قضايا التنمية داخل أسرة الأمم المتحدة، ولكنه أعرب عن عدم اقتناعه بأن المنظمة تؤدي دورها على النحو الأمثل. فإصلاحات الأونكتاد والأمم المتحدة لا تهدف فقط إلى ترشيد الهياكل أو توفير الموارد المالية، بل تهدف أيضاً إلى جعل منظومة الأمم المتحدة تحقق المزيد من أجل التنمية والحد من الفقر. وقال إن الحكومة النرويجية تؤيد منظومة الأمم المتحدة كهدف من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية، بالنظر إلى أن النظام المتعدد الأطراف حاسم الأهمية بالنسبة إلى البلدان الصغيرة وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويواجه الأونكتاد عملية موازنة بين اتباع ولاية واسعة في مجالي التجارة والتنمية وما يتصل بهما من قضايا، والدعوات المنادية بزيادة التركيز فيما يقوم به من أنشطة. وقال المتكلم إن الأونكتاد يفتقر إلى تركيز واضح وأولويات واضحة واتساق في السياسات. فالأونكتاد قد فقد على نحو متزايد دوره وأهميته بوصفه جهة الوصل على الساحة الدولية فيما يتعلق بالتجارة والتنمية، كما أن المناقشات التي تدور في اجتماعات الأونكتاد فقدت ميزتها. وتواجه هذه المنظمة احتمال الفشل إذا لم تُجر التغييرات الضرورية. ويجب على الأونكتاد أن يجد مكاناً له في الهيكل الاقتصادي العالمي الآخذ في التغير، كما ينبغي أن يؤدي الحوار الحكومي الدولي إلى تحقيق نتائج ذات طابع عملي أكبر. وقال إنه يشعر، علاوة على ذلك، بأن أمانة الأونكتاد مهيمنة أكثر مما ينبغي بالمقارنة مع الدور النشط لمثلي الحكومات، الذي يتسم بأهمية كبيرة للنقاش لكونه يركز على الواقعية.

٢٣- وأضاف أن الحكومية النرويجية تؤيد التوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة وترحب بمبادرة الأمانة وبدور جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن يؤدي إصلاح الأونكتاد إلى تعزيز دور هذه المنظمة بوصفها مركز تفكير، فتقدم تحليلات مناسبة وذات حجية ومتعلقة إلى الأمام بشأن العولمة وبشأن اشتراك البلدان النامية في النظام المتعدد الأطراف. أما نشاط الأونكتاد في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات فينبغي أن يكمل ما تقوم به

منظمات أخرى، مثل مركز التجارة الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من نشاط بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتشكل توصيات فريق الشخصيات البارزة منطلقاً جيداً لعملية الإصلاح التي تلتزم بها الحكومة النرويجية.

٢٤- **سعادة السيد توفيق علي، سفير بنغلاديش:** لاحظ أن جميع المنظمات الدولية قد احتاجت إلى التكيف مع الظروف المتغيرة ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الجوانب الفلسفية لهذه التغييرات. فبغية تمكين جميع البلدان من الاستفادة من العولمة، يجب التساؤل عن السبب في وجود فوارق بين البلدان. وفي "نموذج التنمية"، أصبحت التجارة أكثر أهمية من المعونة بالنظر إلى اعتماد البلدان النامية على شركاء متقدمين من أجل الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات. والهيكلية المالية للعولمة، المدفوعة بالسوق، تؤكد على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. بيد أن هذه التدفقات لا يمكن أن تكون مفيدة للتنمية إذا لم تكن توجد هياكل وأوضاع ملائمة في البلدان النامية.

٢٥- وأردف قائلاً إن الركائز الثلاث للأونكتاد يعزز كل منها الآخر. فمنشورات الأونكتاد الرئيسية تدخل في تشكيل العملية الفكرية في البلدان النامية، كما أن المساعدة التقنية المقدمة من هذه المنظمة ما زالت تساعد هذه البلدان. وأصبحت البلدان النامية أكثر إدراكاً للعولمة وهي تستطيع أن تشارك بقدر أكبر في التجارة العالمية بفضل أعمال الأونكتاد. وينبغي أن يكون الأونكتاد مركز تفكير فيقدم الأفكار غير المربوطة بالأيدولوجية. وفي سياق إصلاح الأونكتاد، طلب المتكلم آراء الأمانة بشأن تقرير الشخصيات البارزة وبشأن تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

٢٦- وأشار إلى أنه ليست جميع البلدان حققت التوقعات الخاصة بتحقيق نمو أعلى مرتبط بالتجارة. وبينما تتسم التجارة بأهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية، توجد عناصر إنمائية أخرى مثل البيئة والتنوع الأحيائي والإدارة السليمة. وبالنظر إلى أن السياسات الاقتصادية العالمية تناقش حالياً في مؤسسات لا تتمتع فيها البلدان النامية بوزن فعال، فإن الدور الهام جداً للأونكتاد يتمثل في رفع صوت هذه البلدان للتصدي لوجهي عدم التماثل القائمين في الإدارة الاقتصادية العالمية. أولهما، أن الترتيبات النقدية والمالية الحالية غير منظمة على أساس قواعد متعددة الأطراف، تنطبق في ظلها المبادئ الأساسية على جميع المشاركين. ثانيهما، أن قواعد التجارة المتعددة الأطراف غير ملزمة قانوناً للجميع بالتساوي، ولكنها منحازة اقتصادياً للبلدان المتقدمة، وهذا يسفر عن تقليص حيز السياسات المتاحة أمام البلدان النامية.

الملخص الذي أعده الرئيس للنقاش التفاعلي

٢٧- أثناء النقاش التفاعلي، قال عدة مندوبين إن استعراض منتصف المدة ينبغي أن يفيد في تعزيز الأونكتاد وفي جعله أكثر دينامية. وأعربوا تقديرهم لمحاولة الأمين العام القيام بذلك عن طريق فريق الشخصيات البارزة وقالوا إنهم يتطلعون إلى الاشتراك في مناقشة توصيات الفريق. وأعلنت الأمانة أنه سيجري تخصيص دورة قادمة من دورات المجلس لمناقشة توصيات فريق الشخصيات البارزة وحثت الدول الأعضاء على الإسهام بتعليقاتها بشأن كيفية تنفيذ هذه التوصيات. وقالت الأمانة إنه سيجري إنشاء فريق عامل لدعم التنسيق الداخلي وتحقيق استخدام أفضل للموارد المحدودة لدى الأونكتاد وتمكينه من الوفاء بولاياته الأساسية على نحو أفضل. ولكي يحقق الأونكتاد نتائج، فإنه يحتاج إلى مزيد من الدعم من الدول الأعضاء بخصوص الموارد، وإن كانت لا تنحصر بالضرورة في الموارد المالية. فمن الأمور البالغة الأهمية أنه يحتاج إلى توجيه واضح في صورة نتائج مُتَّفَق عليها عن طريق الآلية الحكومية الدولية.

٢٨- وأي محاولة لتعزيز الأونكتاد ينبغي أن تأخذ في الحسبان الكفاءات الأساسية والميزة النسبية لهذه المنظمة، فضلاً عن تاريخها ومكانتها داخل منظومة الأمم المتحدة. وما زالت رسالة الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية هي، ولكن ينبغي التمييز بين رسالته ومهامه، التي ينبغي تكييفها تبعاً للتغيرات في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ويتعين أن يكون الأونكتاد منظمة تركز على النتائج المتحققة، وينبغي أن يكون أكثر كفاءة وفعالية. وفي إطار إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، أشار أحد المندوبين إلى أن من المهم أن يكون إصلاح الأونكتاد مدفوعاً بالآلية الحكومية الدولية القائمة في جنيف. فينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستجابة للواقع الاقتصادي المتغير وللعولمة، لكي يمكن أن يتناول القضايا المعاصرة على نحو أفضل وأن يظل مستيقظاً للأحداث. وأشار أحد المندوبين إلى أن الإصلاح، حتى وإن اتسم بالكمال، يتطلب الإرادة السياسية من أجل تنفيذه على نحو فعال. وساق مندوب آخر حجة مفادها أن إصلاح الأونكتاد ينبغي أن يهدف إلى إعادة تنشيط المنظمة وليس إعادة اختراعها.

٢٩- وذكر المندوبون بأن الأونكتاد هو المنظمة الوحيدة التي ظلت تتناول التجارة من منظور إنمائي منذ إنشائها، ولذلك ينبغي عدم حدوث ازدواجية مع الأعمال المضطلع بها في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. بل يجب بالأحرى التساؤل عما إذا لم تكن المنظمات الأخرى قد أخذت مؤخرًا في التعدي على ولاية الأونكتاد. وأشار أحد المندوبين إلى دعوة أحد المشاركين في النقاش إلى زيادة التركيز في أعمال الأونكتاد، فقال إنه يتساءل عما إذا كان ذلك معناه خفض حجم أنشطة الأونكتاد أو مجالات عمله، وما إذا كان من الممكن معاملة التنمية المتعددة الأوجه بطريقة ضيقة أو مبسطة. ورأى مندوب آخر أن من المثير للقلق أن يُطالب الأونكتاد بعدم التفكير في العمل الذي اضطلع به في مؤسسات مالية دولية؛ لأنه حتى عندما يتناول الأونكتاد القضايا نفسها فإنه يُعرب بشأنها عن صوت مختلف. وينبغي ألا يُحال بين الأونكتاد وبين إجراء تحليل السياسات الذي لا يمكن لكثير من أقل البلدان نمواً أن تقوم به بأنفسها.

٣٠- ونوقشت ولاية الأونكتاد في سياق إسهامه في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وفي سياق الأهمية المتساوية لركائزه الثلاث وللترايط بينها. وينبغي أن تتحسن نوعية واتساق أنشطة البحث والتحليل التي يقوم بها الأونكتاد حالياً، على الرغم مما لها من تاريخ طويل من التزاهة الفكرية والابتكار، كما ينبغي أن يتحسن ارتباطها بأنشطة الركيزتين الأخريين للأونكتاد. وينبغي أن يعمل الأونكتاد على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. كما ينبغي أن تكون أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد مستقلة وأن تدعم الحوار السياسي وأن تساعد على تشكيل توافق في الآراء. أما المساعدة التقنية المقدمة منه فينبغي تغذيتها بأنشطة البحث والتحليل وأن تكون مدفوعة بالطلب وأن تُترجم إلى عمل واقعي على الصعيد الميداني. وينبغي أيضاً أن تكون هذه المساعدة بمثابة الأساس لبرنامج المتعلق ببناء القدرات الذي يشكل جزءاً من الميزة التنافسية للأونكتاد. وينبغي زيادة فعالية هذه المساعدة التقنية وتخطيطها بشكل استراتيجي على المدى الطويل. وينبغي أن يكفل هذا التخطيط تحقيق توزيع جغرافي عادل وإيجاد عدد أكبر وأكثر استدامة من مصادر التمويل. وعلق أحد المندوبين قائلاً إنه ينبغي وجود تغذية مرتدة أكثر وأفضل بين أمانة الأونكتاد والمشاركين في الاجتماعات، بينما قال مندوب آخر إنه ينبغي تحسين نشر أعمال الأونكتاد.

٣١- وعلى الرغم من أن بعض المندوبين قالوا إن الأونكتاد بحاجة إلى التركيز، رأى آخرون أنه لما كانت التنمية ظاهرة متعددة الأوجه، فينبغي أن يظل الأونكتاد مرناً من أجل الحفاظ على أهميته. ويتعين أن تكون له القدرة على تناول مواضيع جديدة بل وحتى خلافية وأن يتناولها بعمق. وينبغي أن يستجيب الأونكتاد لاحتياجات البلدان النامية

والمجموعات الخاصة من البلدان، مثل أقل البلدان نمواً، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان المرتفعة المديونية، والبلدان غير الساحلية. كذلك فإن ولاية الأونكتاد بشأن القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية ينبغي أن تشمل الإدارة السليمة الاقتصادية، بالنظر إلى أن النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية تؤثر على التنمية. والإدارة السليمة تشمل أيضاً السياسة الاقتصادية - الكلية الرامية، في جملة أمور، إلى مكافحة التضخم وإدارة الديون واجتذاب الاستثمارات وتيسير التجارة، وهي جميعها تشكل أجزاء من أعمال الأونكتاد حالياً. وعلى الصعيد الوطني، لا يمكن فصل الإدارة السليمة عن مسألة الملكية، التي يمكن دعمها عن طريق التزامات طويلة الأجل ومشايخ منسقة. فالملكية هي مفتاح التنمية المستدامة.

٣٢- وبخصوص قضية الإدارة السليمة الاقتصادية، توجد عدة عوامل تذكر بأن العولمة ينبغي أن تفيد جميع الأطراف. وينبغي أن يُسهم الأونكتاد في إدارة العولمة عن طريق القيام، على سبيل المثال، بمساعدة البلدان النامية على التغلب على الحواجز التجارية ومساعدة أقل البلدان نمواً على الاشتراك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقال أحد المندوبين إنه ينبغي اشتراك الأونكتاد في متابعة المؤتمر المعني بتمويل التنمية وأن له دوراً عليه أن يؤديه في تقييم ما للسياسات والقواعد الملزمة التي تسير عليها مؤسسات بريتون وودز من تأثير على التنمية. كذلك فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال الإدارة السليمة الاقتصادية الوطنية ينبغي أن يُضاهيها قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ التزاماتها بإيجاد بيئة دولية تمكينية. ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على تحقيق التوازن بين الاستراتيجيات الوطنية والاستراتيجيات الدولية. كما يمكن له أن يحدد المجالات التي تتضمنها القواعد والأنظمة التجارية الدولية الحالية والتي يتوافر فيها أمام البلدان النامية "حيز للسياسات" ولكن هذه البلدان تفتقر فيها إلى القدرة على استغلال هذا الحيز والحفاظ عليه بل إنه بوسع الأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان على استحداث هذا الحيز. وقال أحد ممثلي المجتمع المدني إن استعراض منتصف المدة ينبغي أن يبت فيما إذا كان ينبغي استمرار وتوسيع أعمال الأونكتاد بشأن حيز السياسات وأن هذه القضية ينبغي أن تكون موضوع نقاش حقيقي في الآلية الحكومية الدولية. وتوجد حاجة أيضاً إلى تقديم دعم هام لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب بغية تكملة التعاون بين الشمال والجنوب.

٣٣- واقترح أن يتناول الأونكتاد قضية التحويلات، بما في ذلك عن طريق مساعدة البلدان النامية على تهيئة الأوضاع الضرورية لتشجيع استثمار التحويلات استثماراً موجهاً نحو التنمية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك. وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى أنه ينشط حالياً في الفريق المعني بالهجرة العالمية، الذي يضع على جدول الأعمال الدولي مسألة التنقل القصير الأجل للعمال والتحويلات. وشرح أنه لكي يتحقق تقدم في هذا المجال يجب أولاً أن تتاح معلومات إحصائية مُحسَّنة.

٣٤- وأشار عدة مندوبين إلى أنه ينبغي استئناف جولة مفاوضات الدوحة في أقرب تاريخ ممكن وأنه ينبغي تكثيف المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية. ويمكن أن يوجد للأونكتاد أيضاً دور هام جداً يؤديه في مبادرة المعونة من أجل التجارة.

البيانات العامة

٣٥- قال ممثل باكستان، وهو يتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية الثلاثة للجزء الثالث من استعراض منتصف المدة تتسم بأهمية بالغة في وقت تُواجه فيه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها الأونكتاد، بتحديات وفرص كبيرة. وأحد التحديات الرئيسية في إصلاح الأمم المتحدة هو وضع

قواعد واستراتيجيات يمكن أن تستجيب على نحو مفيد للتعقيدات المتنامية للاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بتأثير العولمة على التنمية، ففي حين أن ثمار العولمة ما زالت بعيدة المنال، فإن مخاطرها حقيقية بخصوص كثير من البلدان النامية. وخلال العقد الماضي، لم تتمكن سوى بضعة بلدان نامية من تحقيق مكاسب إغاثية يُعتد بها، في حين أن الفقر ما زال يؤثر على ملايين الناس في البلدان الأخرى. ويؤدي التشابك القائم في عالم اليوم إلى زيادة إدراك أوجه التباين وأوجه انعدام التوازن على الصعيد العالمي. وهكذا ينبغي إدارة العولمة إدارة فعالة بقصد زيادة فعالية ما تتيحه من فرص والتغلب على ما تطرحه من تحديات على التنمية ذات القاعدة العريضة.

٣٦- وأكد قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ أن الأونكتاد له دور رئيسي يؤديه - وهو القرار الذي سلّم، في جملة أمور، بالدور الأساسي للأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي ضمان اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد اكتسب الأونكتاد ثقة واطمئنان البلدان النامية بوصفه جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة بشأن المعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية وما يتصل بهما من مجالات أخرى مثل الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. ويجب أن يواصل الأونكتاد الإبقاء على أهميته عن طريق تقديم المنظور الإنمائي بشأن الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد العالمي. وينبغي الإفادة من الأونكتاد على نحو أمثل بقصد إيجاد نظام مستدام للإدارة السليمة الاقتصادية العالمية يمكن أن يتناول على أفضل نحو التحديات الإنمائية للعولمة. وفي ضوء المنظور الإنمائي الفريد للأونكتاد، يجب الحفاظ على الركائز الثلاث لأعماله كما يجب تعزيزها عن طريق اتباع نهج متتابع. أما أنشطة البحث والتحليل فينبغي أن تغذي الركيزة المتمثلة في بناء توافق الآراء، التي ينبغي بدورها أن يُسترشد بها في تقديم المساعدة التقنية بطريقة مدفوعة بالطلب. وينبغي أن يركز الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات على تحديد عملية يمكن أن تدعم بروز الأونكتاد وفعاليته والمدى الذي يمكن أن يصل إليه وهو ينفذ توافق آراء ساو باولو.

٣٧- وتكلم ممثل بيلاروس باسم المجموعة دال، فأكد على دعم مجموعته للتنفيذ الكامل والفعال لولاية الأونكتاد المتفق عليها في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. فينبغي أن يواصل الأونكتاد نشر بحوث نزيهة ومستقلة بشأن السياسات الاقتصادية - الكلية وبشأن التمويل والديون والحد من الفقر، فضلاً عن مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية في التغلب على التحديات التي تطرحها العولمة. ويشجّع الأونكتاد على تحسين نشر بحوثه عن طريق المنشورات الرئيسية والمنشورات الأخرى. وقال إن المجموعة دال تعلق أهمية خاصة على ترويج الاستثمار، وهو المجال الذي يتمتع فيه الأونكتاد بميزة نسبية، وأنها تقدر استعراضات سياسات الاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد. وينبغي أن يساعد الأونكتاد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق المساعدة في صياغة وتنفيذ السياسات الاستثمارية وما يتصل بها من بيئة تنظيمية، بما يتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يدعم الأونكتاد الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في تصميم سياساتها المتصلة بالتجارة وسياساتها التجارية الوطنية من أجل زيادة نصيبها من التجارة العالمية إلى أقصى حد. وينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناء عملية الانضمام وفي سياق متابعة هذا الانضمام.

٣٨- وتكلم ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين الآخذين في الانضمام إليه وهما بلغاريا ورومانيا فشدد على أهمية مهمة الأونكتاد المتمثلة في دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. فالتدفقات التجارية هامة للغاية لمساعدة البلدان على الانفكاك من فخ الفقر. بيد أنه على الرغم من النمو الاقتصادي، ما زال الفقر مرتفعاً

في معظم البلدان نتيجة لسوء الإدارة. وأدى فشل المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الدوحة الإنمائي إلى تباطؤ عملية اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وهو أمر باهظ التكلفة بصورة خاصة لأقل البلدان نمواً. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد استئناف المفاوضات وملتزم التزاماً قوياً بمبادرة المعونة من أجل التجارة؛ وفي الواقع فإنه يقدم أكثر من نصف المساعدة العالمية المتصلة بالتجارة.

٣٩- وأضاف أن الاتحاد الأوروبي متفق مع الأونكتاد على أهمية التمويل الداخلي للاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وعلى أهمية السياسة الصناعية الاستباقية في مجال التنمية. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية على استراتيجيته المتعلقة بأفريقيا، والتي تشمل الاستثمار في الهياكل الأساسية العابرة للحدود والإقليمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء خطر تهميش أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة. وللاونكتاد دور عليه أن يؤديه في مساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد أهمية النمو الاقتصادي والمؤسسات الديمقراطية السليمة، على النحو المعترف به في توافق آراء مونتيري.

٤٠- وأخيراً، قال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن من المهم، في عالم يتغير بسرعة، أن يجري تنقيح ولاية الأونكتاد كل أربع سنوات. بيد أن عملية تنفيذ وتقييم هذه الولاية يمكن أن تكون أكثر كفاءة.

٤١- وتكلم ممثل بنن باسم أقل البلدان نمواً فأقر بالعمل المرموق الذي يقوم به الأونكتاد منذ إنشائه بشأن جميع قضايا التجارة والتنمية. فقضايا التنمية والقضايا الاقتصادية الهامة ظلت دائماً في محور مناقشات الأونكتاد. وقد جاء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر برؤية جديدة وبتأكيد جديد لصالح أقل البلدان نمواً. وجرى القيام بقدر كبير من العمل بغية تنفيذ الولاية المتفق عليها في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، وينبغي أن يُذكر في هذه السياق إسهام الأونكتاد في استعراض منتصف المدة لخطة عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نمواً.

٤٢- أما المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد فلا تتصل بالتنمية والحد من الفقر على مستوى الاقتصاد الكلي فحسب، بل تتصل أيضاً بقطاعات محددة مشمولة بولاية الأونكتاد مثل النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمار. وينبغي تشجيع الأونكتاد على الاستمرار في برامج المساعدة التي بدأ فعلاً بتنفيذها لصالح أقل البلدان نمواً.

٤٣- وأردف قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن يولي في المستقبل أولوية للمسائل ذات الأهمية الحقيقية للتنمية. ومن أجل القيام بذلك، فإن أنشطة البحث والتحليل ينبغي دمجها على نحو أفضل وينبغي أن تدعم تنفيذ أنشطة التعاون التقني. وينبغي تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً وذلك بصورة رئيسية في مجال تحسين هياكلها الأساسية وفي مجال بناء قدراتها على التصدير التنافسي في المجالات التي يكون فيها لديها ميزة نسبية واضحة. وينبغي أن تشمل الأولويات الأخرى التجارة بين الجنوب والجنوب ومبادرة المعونة من أجل التجارة واستحداث فرص عمل مستدامة وتعزيز الطاقات والتصنيع المستدام.

٤٤- وينبغي إعادة إحياء الحوار السياسي داخل الأونكتاد في ميدان تجارة السلع الأساسية، باعتباره أحد القطاعات ذات الأهمية الحيوية للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر والتنمية في أقل البلدان نمواً. وأكبر تحد يواجهه الأونكتاد والمجتمع الدولي هو ترجمة النوايا المعرب عنها والأهداف المتفق عليها إلى تدابير ملموسة. ويمكن

لتحليلات الأونكتاد البعيدة النظر ولكفاءاته الواسعة أن تُسهم على نحو إضافي في تحقيق هذا الهدف. ولكي يتمكن الأونكتاد من إنجاز ولايته، ينبغي تزويده بموارد كافية يمكن التنبؤ بها. وهو يحتاج أيضاً إلى التكيف والتحديث لكي يتمكن من خدمة مصالح الدول الأعضاء فيه.

٤٥ - وأكد ممثل إندونيسيا على أن الركائز الثلاث للأونكتاد ينبغي تنفيذها بطريقة متتابعة ومتوازنة. فهي تقدم إطاراً شاملاً لتناول قضايا التنمية. وتتسم المناقشات التي تُجرى في إطار استعراض منتصف المدة بأنها أكثر أهمية في سياق إصلاح الأمم المتحدة ومفاوضات الدوحة التجارية المعلقة. وقال إنه يتطلع إلى النظر في توصيات فريق الشخصيات البارزة وأشار إلى أن تقييم الأونكتاد للتقرير سيكون أداة قيّمة بالنسبة إلى المناقشات المستقبلية. وينبغي أن يتمثل الهدف في زيادة دور الأونكتاد داخل الأمم المتحدة. وأوضح أن مقترحات الأمانة المتعلقة بإنشاء فريق عامل وفرقة عمل لتنفيذ إصلاحات الأونكتاد تتطلب دراسة أكثر تعمقاً تبحث مدى أهميتها لتحسين أعمال الأونكتاد، فضلاً عن إشراك الدول الأعضاء في ذلك.

الفصل الثاني

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - جدول الأعمال

٤٦ - اعتمد جدول الأعمال في الجزء الأول من الدورة، وهو كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - تقييم تنفيذ توافق آراء ساو باولو^(١)
- ٣ - تعزيز الركائز الثلاث لأعمال الأونكتاد:^(٢)
 - (أ) بناء توافق في الآراء
 - (ب) أنشطة البحث والتحليل
 - (ج) التعاون التقني
- ٤ - الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات والطريق إلى الأمام
- ٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - اعتماد تقرير المجلس

باء - المكتب

٤٧ - انتُخب مكتب المجلس في دورته الثانية والخمسين. وكان المكتب مُشكلاً كما يلي:

الرئيس: السيد غيان تشاندرا أتيشاريا^(٣) (نيبال)

-
- (١) جرى تناوله في الجزء الأول من الدورة (TD/B(S-XXIII)/4).
 - (٢) جرى تناوله في الجزء الثاني من الدورة (TD/B(S-XXIII)/5).
 - (٣) حل محل السيد رانسفورد سميث (جامايكا).

السيد خوان أنطونيو مارتش	(إسبانيا)	نواب الرئيس:
السيد فيغير كريستيان سترومين	(النرويج)	
السيد خوان أنطونيو فيرنانديس بالاسيوس	(كوبا)	
السيدة بريجيتا ماريا زيفكر - إيبيري	(ألمانيا)	
السيد يوري آفاناسييف	(الاتحاد الروسي)	
السيدة ميليسا كيهو	(الولايات المتحدة)	
السيد سامح شكري	(مصر)	
السيد كوامي باواه - إيدوسي	(غانا)	
السيد موسى بريزات	(الأردن)	
السيد ليفان لوميدزي	(جورجيا)	المقرر:

- - - - -